الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

مداخلة سعادة السيد عبد المجيد نعمون، سفير الجزائر لدى البرتغال رئيس الوفد الجزائري لأشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول المحيط لشبونة (البرتغال)، من 27 يونيو الى الفاتح جويلية 2022

السادة الرؤساء،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة المشاركون،

بداية، أتقدم لكم بالتهنئة لترأسكم لأشغال طبعة 2022 لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، متمنين لكم ولباقي أعضاء المكتب الموقرين دوام التوفيق والنجاح في أداء مهامكم، ومعربين لكم عن مساندة وفد بلادي لكم خلال أشغال هذا المؤتمر. كما يسعدني أن أهنئ كينيا والبرتغال على الجهود المبذولة لإنجاح هذا الحدث الهام في مدينة لشبونة الجميلة.

الحضور الكريم،

ينعقد هذا اللقاء في سياق دولي يشهد زخما كبيرا اتجاه المسائل البيئية، تحظى في خضمه المحيطات باهتمام متزايد نظرا للخطر المحدق بمجتمعاتنا وبالدور المحوري الذي تلعبه الحياة تحت الماء في التصدي له. لقد بات غنيا عن الذكر أن المحيطات تشكل أكبر عامل لامتصاص انبعاثات الغازات الدفيئة كما توفر النظم الايكولوجية البحرية فرصا جمة في مجال التكيف لأخطار تغير المناخ وتؤمن سبل العيش لملايين الأشخاص عبر المعمورة. وفي حين يصبو العالم إلى التعافي من آثار جائحة كوفيد 19 اعادة البناء على نحو أفضل ومستدام فإن الاستثمار في صحة بحارنا ومحيطاتنا يفرض نفسه كحل بديهي.

وبالرغم من ذلك، فإننا لا زلنا نقف شهودا أمام فقدان النظم البيئية والموائل الطبيعية البحرية، نتيجة الاستغلال المفرط للموارد البيولوجية، والتلوث البحري بشتى أنواعه، بالإضافة الى زيادة حموضة البحار والمحيطات، كلها مؤشرات تجبرنا على الإمعان في السبل التي تسمح لنا من الحد من حالة الطوارئ البيئية وعكس مسارها.

السيدات والسادة،

الجزائر، التي تتميز بشريط ساحلي يمتد على أكثر من 1600 كلم على بحر شبه مغلق ومياه إقليمية تشمل 32 جَزيرة و208 جُزيرة، فضلا عن 71 موقع بحري ذو أهمية إيكولوجية ويتعين حمايته، تعي جيدا الأهمية القصوى التي يعتليها البحر الأبيض المتوسط في ربط شعوب الحوض وتعزيز النشاط الاقتصادي للدول المتوسطية.

ويتعرض الساحل الجزائري، مثل باقي مناطق ساحل البحر الأبيض المتوسط، لضغوط متزايدة ناجمة عن الأنشطة الصناعية والبشرية والتغيرات المناخية، مما تسبب في آثار سلبية على كل البيئة البحرية والساحلية وعلى الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد عليها.

عملا على حماية هذه المساحات، إنظمت الجزائر إلى اتفاقية حماة البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط، كما نفذت العديد من برامج التنمية والمراقبة المتكاملة المنبثقة عن مختلف الاستراتيجيات البيئية الوطنية على نهج تشاركي، على غرار:

- الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق (SNEB) التي تهدف الى خلق مناصب عمل وقيمة مضافة للأنشطة الاقتصادية البحرية مع العمل على الحد من المخاطر الصحية الغذائية والطاقوية مع ما يتماشى ومبادئ التنمية المستدامة.
- الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل (SPANB 2016-2030) وهي جزء من رؤية "التنوع البيولوجي من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والتكيف مع تغيير المناخ".
- خطة المناخ الوطنية (PNC) التي تشمل 155 إجراء بما في ذلك إجراءات تكيف وتخفيف تمس بالخصوص المناطق الساحلية و التنوع البيولوجي البحري.
- الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (SNGIZC) والتي تقوم على دعم سياسة الإدارة الساحلية، التخطيط المستدام للموارد الساحلية وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية.

فضلا عن ذلك، تبنت الجزائر في مجال الصيد البحري برامج لتنمية تربية الزراعة المائية والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد السمكية، مع ايلاء اهتمام خاص للصيد الحرفي الذي يمثل مصدرا لكسب العيش والعمالة والدخل لصغار الصيادين والعمل على تمكين المرأة. كما تعمل الجزائر على مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم من خلال تنفيذ سلسلة من التدابير التنظيمية التي تجرم مرتكبيه.

السيدات والسادة،

على الصعيد الدولي، سعت الجزائر في كافة المنابر الدولية إلى إرساء نظام قانوني دولي عادل ومنصف يراعي سيادة الدول ويشجع الاستخدام المستدام للبحار والمحيطات بما يخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا سيما في الدول النامية والأفريقية بالخصوص. تكرست هذه الرؤية في إسهامات بلادي خلال الطبعة الفارطة لهذا المؤتمر، حيث عملنا على تنفيذ الالتزامات الطوعية الثمانية المعلنة آنذاك، وها نحن اليوم نواصل جهودنا بالإعلان عن 3 التزامات جديدة تصبو إلى تعزيز المناطق المحمية والإدارة المستدامة للمناطق الساحلية.

كما سنواصل جهدنا لإيلاء الاهتمام اللازم لهذه المسألة في إطار مؤتمرات الأطراف باتفاقيات الأمم المتحدة حول المناخ والتنوع البيولوجي، المزمع عقدها هذه السنة، آملين أن تفضي هذه اللقاءات إلى مخرجات طموحة.

وعليه، فإننا نثمن تنظيم حوار المحيط وتغير المناخ خلال الدورة الأخيرة للهيئات الفرعية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ والذي سمح بزيادة الوعي الجماعي حول الفوائد المشتركة التي تحملها المحيطات والبحار في مجال مكافحة تغير المناخ. كما ترحب بلادي بقرار الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإنهاء التلوث البلاستيكي من خلال وضع اتفاقية دولية ملزمة قانونا بحلول عام 2024، والتي من شأنها أن تنظر في إيجاد بدائل جديدة مختلفة لمعالجة دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية، بما في ذلك إنتاجها وتوزيعها والتخلص منها.

وتؤكد الجزائر على ضرورة أن يتوصل المؤتمر الحكومي الدولي الخامس الذي دعت إليه الجمعية العامة إلى وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار الاتفاقية يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام إلى نتائج نهائية وملموسة تراعي مصالح البلدان النامية، عملا بمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة.

السيدات والسادة،

يتطلب تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وضع شراكات ذات فائدة متبادلة تعزيز التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية التي تبقى بحاجة الى دعم كاف يسمح لها بالتوفيق بين ما ترمي إليه سياساتها التنموية للحد من البطالة والتهميش والفقر المدقع والجوع، والمقتضيات التي تمليها صيانة المحيطات. ويشمل هذا الدعم التمويل بشتى أشكاله ونقل التكنولوجيا النظيفة وبناء القدرات المؤسساتية والبشرية بما يضمن الإدارة والتجديد الضروريين للموارد البحرية، بناء على المعرفة العلمية المتعمقة.

بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على منظومة الأمم المتحدة أن تلعب دورا بارزا في دعم جهود الدول النامية لأجل صيانة الحياة في البحار، وذلك من خلال مساندة مشاريع تدمج حفظ النظم الايكولوجية البحرية والساحلية وإدارتها على نحو مستدام في خطط التنمية الوطنية، وتعميم مراعاة التنوع البيولوجي في قطاعات مثل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، خاصة بعد التحديات الجديدة التي فرضتها جائحة كوفيد 19 على التنوع الإحيائي للبحار والمحيطات.

ويبقى التنفيذ الكامل والفعال للقانون الدولي المتعلق بالمحيطات بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام السبيل الأنجع لتعزيز حفظ المحيطات وصيانة حق الشعوب وسيادتها على ثرواتها الطبيعية، وبالخصوص الشعوب الواقعة تحت وطأة الاحتلال بفلسطين والصحراء الغربية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد لكم استعداد وفد بلادي التام للمساهمة في هذا الحوار البناء من أجل إرساء علاقة صحية مع البحار والمحيطات من خلال إعادة النظر في سلوكياتنا على الصعيد الوطني والدولي والعمل على توحيد جهودنا في نهج متكامل وشامل يستند إلى حلول مبتكرة قائمة على العلم والتكنولوجيا للإدارة المستدامة للمحيطات مدعومة بالتمويل الكاف لجعل طموحاتنا حقيقة ملموسة.

أشكركم على حسن الإصغاء.